37. من الأشكال المختلفة للسياسات الحمائية:
أ- إسقاط الرسوم الجمركية.
ب- فرض نظام الحصص.
ج- إسقاط الرقابة على أسعار الصرف.
د- إسقاط نظام التفضيل.

38. من وظائف سوق الصرف:
أ- مراقبة القوة الشرائية لكل طرف.
ب- حماية المتعاملين من تقلبات العملات؛
ج- التحكم في الأوراق النقدية الوطنية.
د- السهر على إحلال الأوراق النقدية الأجنبية.

39. ما الذي لا يشكل وظيفة من وظائف سوق الصرف:
أ- نقل القوة الشرائية من طرف لأخر.
ب- حماية المتعاملين من تقلبات العملات.
ج- التحكم في الأوراق النقدية الأجنبية.
د- تحديد سعر الفائدة على العملات.

40. تقوم نظرية نسب عوامل الإنتاج على أن الدولة:
أ- تستورد السلع التي تعاني من عجزا نسبيا في عنا صر إنتاجها.
ب- تصدر السلع التي تعاني فيها عجزا نسبيا (ندرة) في عنا صر الإنتاج.
ج- تنتج و تستورد السلع التي تكون عناصر إنتاجها متوفرة لديها بكثرة.
د- تستورد و تعيد تصدير السلع التي تكون عناصر إنتاجها متوفرة لديها بكثرة.

41. من أساليب تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية:
أ- نظام قاعدة التبادل و المقايضة.
ب- تعويم أسعار العملات.
ج- تعديل أسعار العملات.
د- لا شيئ مما ذكر.

42. من مشاكل الاستثمارات الخارجية:
أ- بعد المسافة.
ب- غلاء الأيدي العاملة.
ج- ندرة المواد الخام.
د- عدم وجود استقرار سياسي

43. يطبق نموذج Vernon لدورة حياة المنتج في الاستثمار الأجنبي على:
أ- السلع الاستهلاكية قصيرة العمر.
ب- السلع الاستهلاكية طويلة العمر.
ج- السلع الصناعية قصيرة العمر.
د- السلع الميسرة قصيرة العمر.

44. في بعض الأحيان تمتنع الشركة المتعددة الجنسيات عن الاستثمار في بلد ما بسبب:
أ- السياسة الانفتاحية للبلد المضيف.
ب- معارضة بعض القوى البرلمانية.
ج- البلد الذي تنتمي إليه الشركة.
د- طبيعة منتجاتها.

45. من صعوبات نقل التقنية إلى الدول النامية:
أ- الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول النامية.
ب- ضغوط الدول المتقدمة لمنع نقل التقنية الحديثة.
ج- محدودية التقنية المتوفرة.
د- لا شيء مما ذكر.

46. تلجا الشركة متعددة الجنسيات إلى حماية مصالحها في الدول المضيفة من خلال:
أ- تقديم قروض مالية للدولة المضيفة.
ب- عدم الدخول في شراكة مع شركات محلية.
ج- عدم إقامة تحالفات مع مسؤولين محليين.
د- لا شيء مما ذكر.

47. من سلبيات اختيار المدير الدولي من مواطني الدولة المضيفة ما يلي:
أ- صعوبة تكيف المدير للعمل وفق احتياجات الشركة.
ب- صعوبة الاتصال و التنسيق مع الإدارة العليا في الشركة الأم.
ج- تدني الخبرة في الكثير من الحالات.
د- التحيز لوجهة نظر حكومته و لبس الشركة.

48. عندما يزيد التنوع السلعي، و الجغرافي للشركة متعددة الجنسيات فإنها تطبق نموذج الت
أ- الوظيفي.
ب- السلعي.
ج- الشبكي.
د- المصفوفي.

49. يحتاج المديرون الدوليون إلى (القليل) من إتباع الأنظمة الرسمية و التنظيمية في المنظمة التي:
أ- تتصف بضعف الثقافة التنظيمية.
ب- تتصف بقوة الثقافة في المنظمة.
ج- لا تأثر الثقافة عليها.
د- تكون في حاجة إلى ثقافة تنظيمية.

50. يتم التعرف على الفرص و التهديدات من خلال:
أ- الرقابة الإستراتيجية.
ب- التنفيذ المحكم للاستراتيجي.
ج- تحليل البيئة الخارجية للمنظمة.
د- لا شيء مما ذكر.

51. من العوامل الاجتماعية و الثقافية المؤثرة على مخاطر البلد هي:
أ- مدى التجانس السكاني.
ب- مدى التماسك أو الانقسام الاجتماعي.
ج- المزاج النفسي للسكان و أخلاقيات الأعمال.
د- لا شيء مما ذكر.

52. يقوم مؤشر فيشر(*Fisher*) العالمي لتحديد العملات على:
أ- سعر الفائدة على ودائع العملة داخل البلد.
ب- سعر الفائدة على ودائع العملة خارج البلد.
ج- سعر الفائدة مقابل قاعدة الذهب داخل البلد.
د- سعر الفائدة مقابل قاعدة الذهب خارج البلد.

53. تقوم نظرية تعادل القوة الشرائية لتحديد قيمة العملة على أساس:
أ- فائض ميزان المدفوعات.
ب- سعر الفائدة.
ج- قيمة السلعة من السلع.
د- لا شيء مما ذكر.

54. من أهم طرق تحديد أسعار العملات:
أ- الاستقرار السياسي.
ب- العقود الأجلة لأسعار الصرف .
ج- نمو السوق المستهدفة.
د- لا شيء مما ذكر

67. يعتبر العقد الإداري من أهم أشكال الترخيص و يعتمد على:
أ- السماح باستخدام الاسم و العلامة التجارية.
ب- التزام الشركة بإدارة المشروع و تشغيله مقابل أجر معين.
ج- تنوع السلع و الخدمات مقابل أجر معين.
د- إنشاء و تشغيل المشروع لفترة من طرف الشركة، يتم بعدها تسليم المشروع إلى صاحبه.

68. يؤدي عدم الاتفاق على إعادة توزيع عوائد المشروع في حالة نجاحه إلى:
أ- سحب أصول الشركة من الدولة المضيفة أو إغلاقه.
ب- بيع المشروع لمستثمرين محليين.
ج- توسيع المشروع كردة فعل.
د- استيلاء الدولة على المشروع و إدارته.

69. إن الكارتل شكل من أشكال التحالفات الاحتكارية ينشأ بين مجموعة من الشركات على أساس:
أ- ملكية مشتركة، و توزيع الأرباح وفق لنسبة المساهمة.
ب- اتحاد بين عدد من التروستات في مختلف فروع الصناعة.
ج- تقاسم الأسواق، تحديد أسعار البيع، و الإنتاج إلا أنها تعمل بصورة مستقلة.
د- لا شيء مما ذكر.

70. واحد من المهارات التالية ليست من مهارات الاتصال الضرورية للمدير الدولي:
أ- الصبر.
ب- الإصغاء.
ج- الصمت.
د- التحدث.

61. سهولة الرقابة على أداء المدير من مزايا التوظيف من:
أ- البلد المضيف.
ب- البلد الأم للشركة.
ج- بلد ثالث.
د- لا شيء مما ذكر.

62. تقوم الشركات الدولية بتنويع استثماراتها في المحافظ الاستثمارية:
أ- بهدف تقليل مخاطر الخسارة.
ب- لتحقيق ربح مطلق.
ج- للسيطرة على السوق.
د- لا شيء مما ذكر.

63. يصبح التخطيط الاستراتيجي الذي توجهه الثقافة ضروريا عندما تعمل الشركة وفقا:
أ- لتحالفات مع شركات أخرى (إستراتيجية التكامل).
ب- لإستراتيجية التنويع السلعي الجغرافي.
ج- لإستراتيجية التوظيف العرقي.
د- لإستراتيجية التميز التشغيلية.

64. يقصد بالتكامل الاقتصادي و الإقليمي:
أ- تحرير التجارة ما بين الدول.
ب- تدويل الشركة المحلية.
ج- انتقال عناصر الإنتاج عبر الحدود الوطنية و توحيد العملة.
د- لا شيء مما ذكر.

65. بغرض تخفيض تكاليفها التشغيلية و تحقيق الميزة التنافسية، تلجأ الشركات المتعددة الجنسي
أ- عقود التصنيع.
ب- عقود التصدير.
ج- عقود تسليم المفاتيح.
د- لا شيء مما ذكر.

66. في غياب هيئة دولية لفض النزاعات التجارية تلجأ الدول إلى:
أ- عقد اتفاقيات ثنائية و إقليمية.
ب- اللجوء على محكمة العدل الدولية.
ج- طلب استشارة منظمة التجارة الدولية.
د- اللجوء إلى غرفة باريس للتحكيم التجاري الدولي.

55. من محددات الاستثمار:
أ- السوق المستهدف.
ب- النظام السياسي السائد.
ج- البنى الهيكلية.
د- لا شيء مما ذكر.

56. إذا وقع نزاع بين الشركة المتعددة الجنسية و البلد المضيف، فأي القوانين التي يتم الاحتكام إليها:
أ- قوانين البلد المضيف.
ب- قوانين البلد الأم للشركة.
ج- القانون الذي يتم الاتفاق عليه.
د- القانون الدولي.

57. إذا أرادت الشركة المتعددة الجنسيات الدخول إلى سوق جديد فإن عليها دخوله:
أ- بالمشاركة مع شركة من بلد ثالث.
ب- بالمشاركة مع شركة محلية.
ج- دفعة واحدة.
د- لا شيء مما ذكر.

58. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تعمل على:
أ- زيادة تدفق الاستثمار إلى الدول النامية.
ب- تقليل حجم المخاطر السياسية.
ج- تقليل حجم المخاطر التجارية.
د- لا شيء مما ذكر.

59. يعتمد نجاح المركز المالي الدولي الذي يتم إقامته في أي بلد على:
أ- حرية المقيمين في تحويل أموالهم للخارج.
ب- مدى توفر تكنولوجيا الاعلام و الاتصالات.
ج- التدخل الحكومي و فرض الضرائب.
د- لا شيء مما ذكر.

60. يقصد بالشركة ذات التركيز الإقليمي ما يلي:
أ- تعيين مدراء من مختلف الدول المجاورة للبلد المضيف.
ب- تعيين الموظفين من البلد المضيف.
ج- الاعتماد بصورة مطلقة على التوظيف من مواطني البلد الأم للشركة.
د- لا شيء مما ذكر.

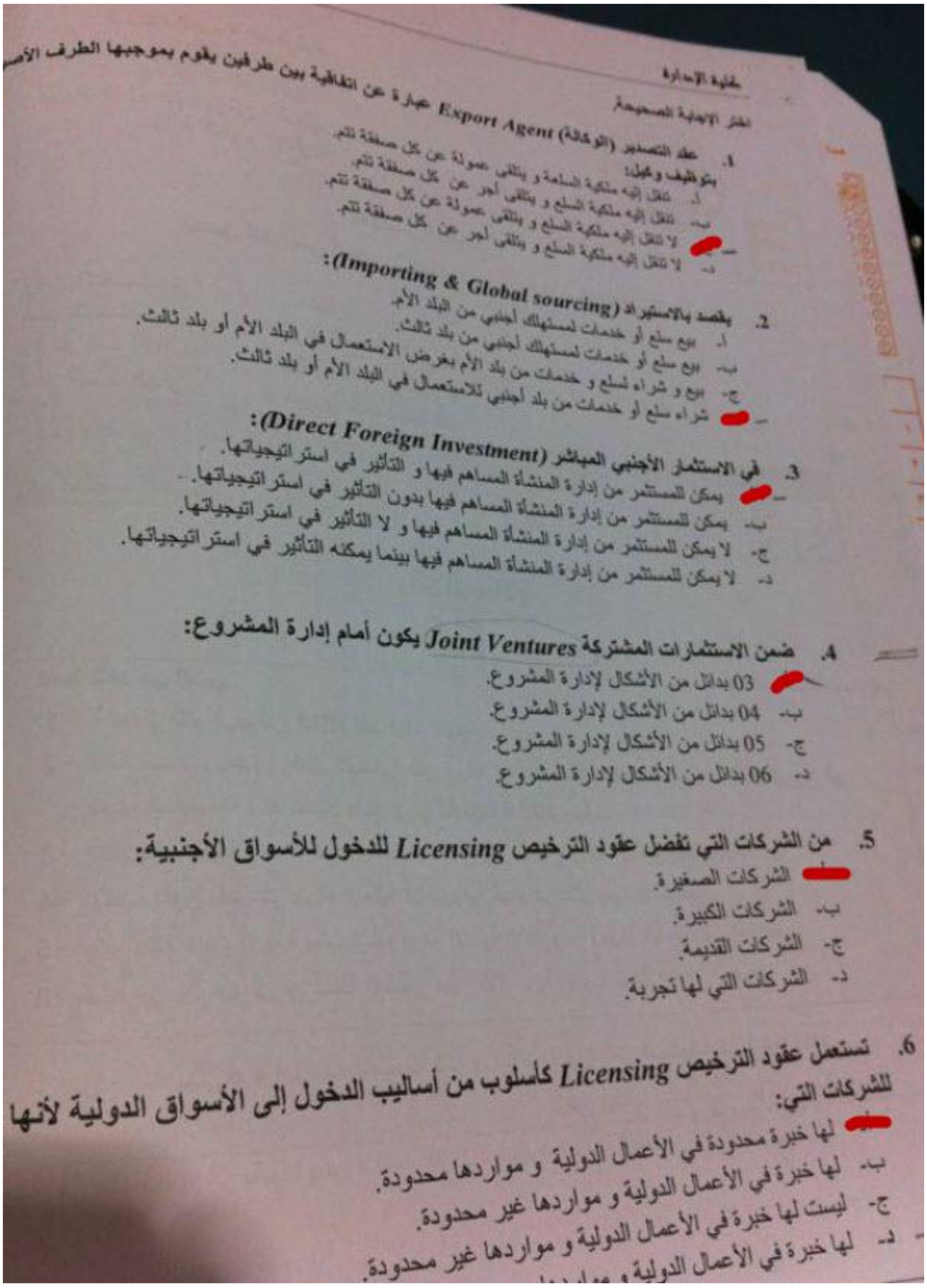

كلية الإدارة

اختر الإجابة الصحيحة

1. عقد التصدير (الوكالة) Export Agent عبارة عن اتفاقية بين طرفين يقوم بموجبها الطرف الأص

بتوظيف وكيل:

أ. تنقل إليه ملكية السلعة و يتلقى عمولة عن كل صفقة تتم.

ب. تنقل إليه ملكية السلع و يتلقى أجر عن كل صفقة تتم.

ج. لا تنقل إليه ملكية السلع و يتلقى عمولة عن كل صفقة تتم.

د. لا تنقل إليه ملكية السلع و يتلقى أجر عن كل صفقة تتم.

2. يقصد بالاستيراد (Importing & Global sourcing):

أ. بيع سلع أو خدمات لمستهلك أجنبي من البلد الأم.

ب. بيع سلع أو خدمات لمستهلك أجنبي من بلد ثالث.

ج. بيع و شراء لسلع و خدمات من بلد الأم بغرض الاستعمال في البلد الأم أو بلد ثالث.

د. شراء سلع أو خدمات من بلد أجنبي للاستعمال في البلد الأم أو بلد ثالث.

3. في الاستثمار الأجنبي المباشر (Direct Foreign Investment):

أ. يمكن للمستثمر من إدارة المنشأة المساهم فيها و التأثير في استراتيجياتها.

ب. يمكن للمستثمر من إدارة المنشأة المساهم فيها بدون التأثير في استراتيجياتها.

ج. لا يمكن للمستثمر من إدارة المنشأة المساهم فيها و لا التأثير في استراتيجياتها.

د. لا يمكن للمستثمر من إدارة المنشأة المساهم فيها بينما يمكنه التأثير في استراتيجياتها.

4. ضمن الاستثمارات المشتركة Joint Ventures يكون أمام إدارة المشروع:

أ. 03 بدائل من الأشكال لإدارة المشروع.

ب. 04 بدائل من الأشكال لإدارة المشروع.

ج. 05 بدائل من الأشكال لإدارة المشروع.

د. 06 بدائل من الأشكال لإدارة المشروع.

5. من الشركات التي تفضل عقود الترخيص Licensing للدخول للأسواق الأجنبية:

أ. الشركات الصغيرة.

ب. الشركات الكبيرة.

ج. الشركات القديمة.

د. الشركات التي لها تجربة.

6. تستعمل عقود الترخيص Licensing كأسلوب من أساليب الدخول إلى الأسواق الدولية لأنها للشركات التي:

أ. لها خبرة محدودة في الأعمال الدولية و مواردها محدودة.

ب. لها خبرة في الأعمال الدولية و مواردها غير محدودة.

ج. ليست لها خبرة في الأعمال الدولية و مواردها غير محدودة.

د. لها خبرة في الأعمال الدولية و مواردها غير محدودة.

7. تستعمل عقود الترخيص *Licensing* كأسلوب من أساليب الدخول إلى الأسواق الدولية لأنها:
   أ- مرتفعة التكلفة و مرتفعة المخاطرة.
   ب- منخفضة التكلفة و قليلة المخاطرة.
   ج- منخفضة التكلفة و مرتفعة المخاطرة.
   د- مرتفعة التكلفة و قليلة المخاطر.

8. بموجب العقود الإدارية *Management Contracts* تلتزم الشركة الأجنبية بـ:
   أ- تدريب موظفين من البلد المضيف.
   ب- تدريب موظفين من البلد الأم.
   ج- تدريب موظفين من بلد ثالث.
   د- تدريب موظفين من البلد الأم و البلد الثالث.

9. تعتبر العقود الإدارية *Management Contracts* شكل من أشكال:
   أ- عقود الترخيص *Licensing*.
   ب- الاستثمارات المشتركة *Joint Ventures*.
   ج- عقود تسليم المفتاح *Turn-Key contract*.
   د- عقود حقوق الامتياز *Franchising Rights*.

10. حقوق الامتياز *Franchising Rights* هي عقود تمنح من خلالها الشركة الأجنبية لشركة في بلد آخر حق الامتياز:
   أ- لصنع و بيع سلعها\خدماتها و عدم استعمال علامتها التجارية.
   ب- لصنع و بيع سلعها\خدماتها و استعمال علامتها و اسمها التجاري.
   ج- إلا لصنع سلعها\خدماتها باستعمال علامتها و اسمها التجاري بدون إمكانية بيعها.
   د- إلا لبيع سلعها\خدماتها و ذلك باستعمال علامتها التجارية و لكن بدون صنعها.

11. يتم منح حق الامتياز *Franchising Rights* عادة مقابل:
   أ- أجر تتقاضاه الشركة المانحة للامتياز.
   ب- عمولة تتقاضاها الشركة المانحة للامتياز.
   ج- مكافأة تتقاضاها الشركة المانحة للامتياز.
   د- الاكتتاب في حقوق الشركة الأم.

12. إن عقود التصنيع *Manufacturing Contracts* هي اتفاقيات إنتاج بالوكالة و تكون عادة:
   أ- طويلة الأجل.
   ب- متوسطة الأجل.
   ج- قصيرة الأجل.
   د- ظرفية.

13. إن الشركة العالمية هي التي؟
أ- تكون قاعدة و محور أعمالها في موطنها الأم.
ب- لا يكون لها موطن محدد من حيث التوجه و النظرة لأعمالها.
ج- تتخذ أكثر من موطن لأعمالها.
د- لا شيء مما ذكر.

14. السنديكايت (*Syndicates*) هو تكتل من شركات:
أ- أكبر و أكثر تطورا من الكارتل.
ب- أصغر و أكثر تطورا من الكارتل.
ج- أكبر و أقل تطورا من الكارتل.
د- أصغر و أقل تطورا من الكارتل.

15. الكارتل (*Cartel*) هو تكتل لمجموعة من الشركات يتفق أصحابها على أن يتم:
أ- تصنيع و بيع منتجات الشركة المنتمية للتكتل بشكل مستقل.
ب- تصنيع و بيع منتجات الشركة المنتمية للتكتل بشكل غير مستقل.
ج- بيع منتجات الشركات أو شراء موادهم الأولية من خلال جهازا تجاريا مشتركا.
د- تصنيع و بيع منتجات الشركة من خلال جهازا تجاريا مشتركا.

16. منظمة الدول العربية المصدرة للنفط هي عبارة عن تكتل احتكاري من نوع:
أ- التروست.
ب- الكارتل.
ج- السنديكات.
د- الكونسرسيوم.

17. التروست (*Trusts*) هو احتكار يتقاضى فيه المساهمون:
أ- عمولة وفقا لرقم أعمالهم.
ب- أرباحا وفقا لنسبة أسهمهم.
ج- أجورا مقابل اشتراكهم في التكتل.
د- مكافآت و علاوات مقابل التماؤهم للتكتل.

18. الكونسورسيوم (*Consortium*) هو اتحاد يتكون من:
أ- أكبر التروستات.
ب- أكبر الكارتلات.
ج- أكبر السنديكات.
د- أكبر التكتلات.

31- إذا افترضنا أن بريطانيا تنتج بالة من القماش في يومين (02)، و طن من القمح في أربعة (04) أيام، و تنتج بريطانيا بالة من القماش في ستة (06) أيام، و طن من القمح في ثلاثة (03) أيام، فإن بطلان نظرية النفقات النسبية في إنتاج القماش نظرا لكونها تنتج البالة في:

أ- 03 أيام.
ب- 06 أيام.
ج- 04 أيام.
د- يومين (02).

32- تقوم نظرية نسب عوامل الإنتاج على أن الدولة:

أ- تنتج و تصدر السلع التي تكون عناصر إنتاجها متوفرة لديها بكثرة.
ب- تنتج و تستورد السلع التي تكون عناصر إنتاجها متوفرة لديها بكثرة.
ج- تستورد و تعيد تصدير السلع التي تكون عناصر إنتاجها متوفرة لديها بكثرة.
د- تستورد ما لا تعاني فيه عجزا نسبيا (ندرة) من عناصر الإنتاج.

33- يتمثل جوهر النظرية التجارية (*Mercantilist Theory*) في المتاجرة بالفائض المطلق أي:

أ- تعظيم الصادرات و تعظيم الواردات.
ب- تعظيم الصادرات و تدني الواردات.
ج- تدني الصادرات و تدني الواردات.
د- تدني الصادرات و تعظيم الواردات.

34- من أهداف التكامل الاقتصادي و الإقليمي:

أ- رفع حجم المعاملات التجارية بين الدول.
ب- ترشيد الاستثمار الأجنبي.
ج- نمو الشركات من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم.
د- أ + ب.

35- من مزايا التكامل الاقتصادي:

أ- توفير الفرص التجارية المختلفة.
ب- زيادة القدرة الشرائية.
ج- زيادة الانعاش الاقتصادي.
د- لا شيء مما ذكر.

36- من مهام المنظمة العالمية للتجارة كون أنها:

أ- منبر للتفاوض متعدد الأطراف لتحرير التجارة الخارجية.
ب- تلزم الأطراف لتحرير التجارة الخارجية.
ج- تقف على منع استعراض آلية الإجراءات السياسية.
د- تقوم بتقييم إجراءات تسوية النزاعات بين دول الأعضاء.

مبواضح

د شاك